

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح  
وعضوية القضاة السادة

محمد الخرابشه ، اسماعيل العمري ، عبد الله السلमान ، عبد الرحمن البنا

التمييز الأول

المميز ز :-

وكيله المحامي راتب عارف الطراونه

المميز ضده :-

الحق العام

التمييز الثاني

المميز زان :-

(١)

(٢)

وكيلهما المحامي محمد سلامه الدويك

المميز ضده :-

الحق العام

قدم في هذه القضية تمييزاً لزان الأول بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٤ والثاني بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٤ وذلك للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٣/٢٨٤ فصل ٢٠٠٦/٥/٤ القاضي بما يلي :-

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

- [١] عملاً بالمادة [٢٣٦] من الأصول الجزائية تجريم المتهمين/ و و و بالجناية المسندة إليهم بحدود المادتين [١/٣٢٨ و ٧٦] عقوبات .
- [٢] عملاً بالمادة [١٧٧] من الأصول الجزائية إدانة المتهمين جميعاً بحدود المادتين [٣ و ٤] من قانون الأسلحة النارية والذخائر وعملاً بالمادة [١١/ج] منه معاقبة كل منهما بالحبس شهر واحد والرسوم ومصادرة الأسلحة المضبوطة .
- [٣] عملاً بالمادة [١٧٧] من الأصول الجزائية إدانة المتهمين بحدود المادة [١٥٦] عقوبات ومعاقبة كل منهما بالحبس شهر والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأدوات الحادة المضبوطة .
- [٤] عملاً بالمادة [١٧٧] من الأصول الجزائية إدانة المتهمين بحدود المادة [٢/٣٤٧] عقوبات ومعاقبة كل منهم بالحبس شهرين والرسوم .
- [٥] عملاً بالمادة [١٧٧] من الأصول الجزائية إدانة المتهمين و و بحدود المادة [١٤] من قانون منع الجرائم ومعاقبة كل منهما بالحبس اسبوعين والرسوم .
- [٦] عملاً بالمادة [١٧٧] من الأصول الجزائية إدانة المتهمين بحدود المادة [٢/١٨٥] عقوبات ومعاقبة كل منهم بالحبس سنة والرسوم .
- [٧] عملاً بالمادة [١٧٧] من الأصول الجزائية إدانة المتهم/ بحدود المادة [١/٣٤٩] عقوبات ومعاقبته بالحبس شهر والرسوم ومصادرة السلاح المضبوط .

[٨] عملاً بالمادة [١٧٨] من الأصول الجزائية براءة المتهم/ [ ] عن الجنحة المسندة إليه بحدود المادة [٣٥٠] عقوبات لانقضاء الدليل القانوني .

### العقوبات

عطفًا على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة وعملاً بالمادتين [١/٣٢٨ و ٧٦] عقوبات الحكم على المجرمين/ [ ] و [ ] والمبينة هوية كل منهم بمستهل هذا القرار بالإعدام شقاً حتى الموت .

وعملاً بالمادة [٧٢] عقوبات تنفيذها بحقهم باعتبارها العقوبة الأشد ومصادرة الأسلحة والأدوات الحادة المضبوطة .

وتتلخص أسباب التمييز الأول بما يلي :-

[١] إن الحكم المميز مخالف للأصول والقانون وغير معقل ومبني على الاستنتاج والاستخلاص لواقعة غير قانونية حيث استند الحكم على اعترافات غير سليمة أمام الشرطة والمدعي العام تم الرجوع عنها قبل ختام المحاكمة من كافة المتهمين في القضية بالإضافة إلى أن هذه الأقوال الصادرة عن المتهمين متناقضة فيما بين بعضها البعض وهي أقوال متهم ضد متهم آخر غير مقبولة قانوناً .

[٢] أخطأت المحكمة حيث افترضت بأن الجناية موضوع الدعوى هي جناية القتل العمد كما وصفتها النيابة . وذلك لعدم وجود الأدلة الحقيقية على سبق الإصرار والترصد حيث أن القتل العمد يتطلب أن يكون القاتل قد أقدم على جرمه بتروى وهدوء بال .

[٣] إن المتهم [ ] لم يكن له أي صلة بما حصل ولم يشترك بالفعل الجرمي ولم يهاجم رجال الأمن في صويلح وسلم نفسه بنفسه للمركز الأمني .

[٤] لم تستمع المحكمة إلى شهود الدفاع الذين أسماهم محامي المتهمون وكان عليها تكليفه بإحضارهم بنفسه لخطورة القضية ، كما لم تستمع إلى الطبيب الشرعي .

[٥] لقد أجمع قرار الحكم بحق المتهمين جملة الحكم المميز دون أن يحدد ويفند الأفعال الصادرة عن كل منهم واستخلاص الفاعل الرئيسي ودور كل واحد من المتهمين الآخرين من خلال أقوالهم والأدلة الواردة .

[٦] عنصر العمد غير موجود نهائياً في هذه القضية وما حصل كان وقتياً من حيث الزمان والمكان .

\* لهذه الأسباب يـطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

وتتلخص أسباب التمييز الثاني بما يلي :-

[١] إنّ القرار الطعين جاء مخالفاً للأصول والقانون وغير معلل بالشكل الكافي .

[٢] جانبت محكمة الدرجة الأولى صحيح القانون حيث أنّ النيابة العامة لم تقدم أي دليل لها يثبت النية المسبقة لدى المميزون لقتل المغدور وإنما انصرفت إرادة المتهم إلى إلحاق الأذى وليس إلى إزهاق روحه وقتله .

[٣] جانبت محكمة الدرجة الأولى صحيح القانوني حين كيفت وقائع القضية على أساس القتل العمد حيث أنّ عناصر والأركان القانونية للقتل العمد غير متوفرة في هذه القضية وأن ركن الإصرار غير متوافر .

[٤] جانبت محكمة الدرجة الأولى صحيح القانون حين لم تتطرق إلى التناقضات الواردة في ملف القضية ولم توضحها في قرارها الطعين .

[٥] لم تأخذ محكمة الجنايات الكبرى بعين الاعتبار ما ورد في إفادة المتهمين الدفاعية بأنهم التقوا مع المتهم [ ] يوم الحادثة صدفة دون أي اتفاق مسبق وأنهم التقوا مع المجني عليه بالصدفة وأنه هو من بادر بإطلاق العيارات النارية من المسدس الذي كان بحوزته .

[٦] لم تقدم النيابة العامة أي دليل واضح وقاطع يثبت حالة الاتفاق الجنائي بين المميزين على قتل المغدور حيث أنّ المميز الثاني قام بضرب المغدور بواسطة المشرط على وجه بقصد الإيذاء .

[٧] لم تأخذ محكمة الجنايات الكبرى بما ورد على لسان المميز الأول بأنه هو من أطلق النار على المجني عليه من المسدس الموجود مع المجني عليه وأن المميز الثاني لم يشترك مع المميز الأول بأي فعل أو ساهم بأي فعل من شأنه أن يساعد على ارتكاب جريمة القتل .

\* بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١١ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية على محكمتنا عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسببياً وعقوبةً ولا يشوبها أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتصقاً بتأييده .

\* لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

\* بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٣١ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

## النتيجة

لدى التدقيق والمداولة نجد أن وقائع هذه الدعوى تشير إلى أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أحالت إلى تلك المحكمة كلاً من المتهمين :-

- ١- المتهم
- ٢- المتهم
- ٣- المتهم

لملاحقتهم عن التهم التالية :-

أ- جناية القتل العمد طبقاً للمادتين ٣٢٨ و ٧٦ من قانون العقوبات بالنسبة لجميع المتهمين .

- ب- جنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص طبقاً للمواد ٣ ، ٤ ، ١١ / ح من قانون الأسلحة النارية والذخائر بالنسبة لجميع المتهمين .
- ج- جنحة حمل وحياسة أدوات حادة طبقاً للمادة ١٥٦ من قانون العقوبات بالنسبة لجميع المتهمين .
- د- جنحة خرق حرمة المنازل طبقاً للمادة ٣٤٧ من قانون العقوبات بالنسبة لجميع المتهمين .
- هـ- جنحة مخالفة قانون منع الجرائم المتمثل بالتغيب عن الإقامة الجبرية بالنسبة للمتهم [ ] والخروج من منطقة سكناه بالنسبة للمتهم [ ] .
- و- جنحة مقاومة رجال الأمن العام خلافاً للمادة [٢/١٨٥] عقوبات بالنسبة للمتهمين .
- م- جنحة التهديد خلافاً للمادة [٣٥٠] عقوبات للمتهم الأول [ ] .
- ط- جنحة التهديد بإشهار سلاح ناري خلافاً للمادة [١/٣٤٩] عقوبات بالنسبة للمتهم الأول [ ] .

وقد ساقنت النيابة العامة الواقعة الجرمية التالية التي أقامت اتهامها للمتهمين على أساسها وتتلخص بالآتي [ بأن المتهمين والمغدور [ ] تربطهم علاقة صداقة قديمة إلا أنه وفي عام ١٩٩٥ حصلت خلافات ما بين المغدور والمتهم الأول حيث قام المتهم الأول بضرب المغدور بأداة حادة على وجهه وبعد ذلك بفترة قام المغدور بضرب المتهم الأول بالأدوات الحادة عدة مرات وقبل ثلاثة أشهر من هذه الواقعة تعرض المتهم الأول للضرب من قبل المغدور وأشقاءه بواسطة الأدوات الحادة والمواسير في منزل أحد أصدقائه ومنذ هذه المشكلة أخذ المتهم الأول بالتعاون مع المتهمين الثاني والثالث بالتخطيط لقتل المغدور حيث التقى المتهمون بتاريخ ٢٦/٨/٢٠٠٢ وركبوا سيارة مكتب تكسي وكان الوقت ظهراً وكانوا قد جهزوا الأسلحة النارية والأدوات الحادة اللازمة وأخذوا يبحثون عن المغدور في منطقة سكنه بقصد قتله حتى شاهدوه أمام أحد المنازل الذي يعود للمدعو [ ] الكائن في منطقة الوحدات وقام بإغلاقه خلفه إلا أن المتهمين قاموا بخلع باب منزل المدعو [ ] الذي اختبأ به المغدور وقاموا بقتله بإطلاق النار عليه وباستخدام الأدوات الحادة بعد أن

قاموا بتكسير محتويات المنزل وتركوا المغدور يتخبط بدمائه وما لبث أن فارق الحياة ارتكبوا الفرار بواسطة سيارة مكتب تكسي وفي طريق شارع المدينة الطبية وبالقرب من الكازية طلب المتهمون من سائقها الشاهد [ ] التوقف حيث نزل المتهم الثاني لشراء المشروبات الروحية وعندها اعترض الشاهد [ ] على ذلك ثم قام المتهم الأول بسحب مسدس عليه وقال له ( هل ترغب أن تموت ) ثم تابع سائق التوكسي المسير إلى مدينة السلط إلى منزل شقيقة المتهم الأول ونزل المتهم الأول إلى منزل شقيقته وأخذ منها نقوداً وعادوا باتجاه عمان وفي منطقة صويلح اعترضتهم سيارة بحث جنائي وتوقف سائق السيارة ونزل المتهمون وقاموا بإطلاق عيارات نارية بشكل عشوائي وتمت مطاردتهم إلى أن تمّ إلقاء القبض عليه من قبل رجال الأمن وتبين أن سبب الوفاة هو الصدمة الدموية الحادة نتيجة الإصابات المتعددة وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة [ ] .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وتحقيقها والاستماع إلى أدلتها وبيناتها وبعد استكمال إجراءات التقاضي على النحو الوارد في محاضرها أصدرت حكماً برقم ٢٠٠٣/٢٨٤ تاريخ ٢٠٠٦/٥/٤ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-

[ تتلخص واقعة الدعوى أن هناك خلافات فيما بين المتهم [ ] والمغدور [ ] امتدت منذ عام ١٩٩٥ حيث اعتاد كل منهما ضرب الآخر والاعتداء عليه وكان آخرها قبل ثلاثة أشهر من مقتل المغدور حال قيام الأخير وأشقائه بالاعتداء عليه مما ولد لدى المتهم [ ] حقداً دفيناً عليه وأخذ يتربصه ويبحث عنه ونظراً لعلاقة الصداقة التي تربطه بالمتهمين [ ] و [ ] ومعرفتهما الأكيدة بتلك الخلافات وذلك الحقد رافقه قبل ثلاثة أيام من حادث القتل لمنزل المغدور بحثاً عنه وشاركاه بإطلاق الأعيرة النارية على منزله والقيام بتهديده وأهله وتمّ إبلاغ الشرطة ولما لم ينالوا منه بذلك اليوم عادوا مرة أخرى والتقوا صباح يوم ٢٠٠٢/٨/٢٦ بعد حضور المتهم [ ] لمنطقة سكن المغدور وتابعوا البحث عنه حيث استقلوا سيارة تكسي مكتب لهذه الغاية وتجولوا بتلك المنطقة وكان بحوزتهم أدوات حادة ( خناجر وبلطات وأمواص ومشارط ) ومسدس مع كل منهم ولما شاهدوه يخرج من منزله ترجلوا ولحقوا به لحظة هروبه لمنزل الشاهد [ ] وقاموا بإطلاق النار من الأسلحة التي بحوزتهم لحظة دخوله لذلك المنزل وأغلق الباب عليه وتمكنوا من خلع هذا الباب والإمساك به بداخل ذلك المنزل وطرحوه أرضاً وانهالوا عليه ضرباً بالأدوات الحادة التي كانت بحوزتهم من السابق وأقدم المتهم [ ] أثناء ذلك على إطلاق

مقذوف ناري أصابة بالآليه اليمنى وتركوه يسبح بدمه واستقلوا السيارة التي يقودها المجني عليه [ ] وطلبوا منه ايصالهم لمدينة السلط حيث تقيم شقيقة المتهم [ ] حيث قام الأخير بسحب المسدس عليه وهدده بقوله ( هل ترغب أن تموت ) ولدى وصولهم منزلها دار حديث بينهم حول ملابس مقتل المغدور وطلبوا من السائق إعادتهم للعاصمة عمان لقتل شقيق المغدور [ ] وفوجئوا بطريق عودتهم إليها بكمين للشرطة بانتظارهم على الطريق بمنطقة الكمالية ولم يمتثلوا إليها وأطلقوا النار على طاقمها بشكل عشوائي وتم السيطرة والقبض عليهم ثم تبين بالكشف على جثة المغدور أنها قد أصيبت ما يقارب أربعين جرحاً متعددة الأوصاف شملت الوجه وفروة الرأس والجذع والظهر والآليتين بالإضافة لتهتك الآليه اليمنى لإصابتها بمقذوف ناري مستقر وعدد من السحجات والكدمات وأن سبب وفاته الصدمة الدموية الحادة بسبب تلك الإصابات وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة [ ] .

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على هذه الواقعة وتوصلت إلى :-

١. بالنسبة لجناية القتل العمد بالاشترك المسندة للمتهمين خلافاً للمادتين [١/٣٢٨ و ٧٦] عقوبات تجد المحكمة أن فعلهم المتمثل بإقدامهم على بطح المغدور [ ] أرضاً وقيام كل منهم بضربه بالأداة الحادة التي بحوزته عدة ضربات على أنحاء متفرقة من جسمه وقيام المتهم [ ] أثناء ذلك بإطلاق الرصاصة عليه من المسدس الذي بحوزته مما أدى لاستقرارها بالآليه اليمنى بعد أن قاموا بمطاردته وإطلاق النار عليه قبل تمكنه من الاختباء بالمنزل الذي طرحوه فيه أرضاً مما أدى لإصابته بعدد كبير من الجروح القطعية التي كانت بحدود الأربعين جرحاً شملت الوجه وفروة الرأس والجذع والظهر والآليتين والعنق والأطراف العلوية بالإضافة لعدة كدمات وسحجات بالصدر والظهر والأطراف ووجود تهتك بعضلات الآليه اليمنى لإصابتها بالمقذوف الناري المستقر مما أدى لحصول نزف دموي شديد أدى لوفاته تلك الوفاة التي كانت نتيجة مباشرة للصدمة الدموية الحادة نتيجة هذه الإصابات تشكل سائر أركان جناية القتل المسندة إليهم المتكونة من :

١. محل الجريمة :- وهو المصلحة أو الحق الذي يقع عليه الاعتداء ويتوجب أن يكون انساناً على قيد الحياة وقد تمثل ذلك بأن المغدور أديب قد كان محلاً لفعل المتهمين حال حياته .



٢. **الركن المادي :-** المتكون من سلوك ونتيجة وعلاقة سببية . وقد تمثل ذلك السلوك بقيام المتهمين بضرب المغدور بالأدوات الحادة التي كانت بحوزتهم وإطلاق رصاصة عليه بقصد تحقيق النتيجة التي أرادوها وهي وفاته وعلاقة سببية بين هذه النتيجة وذلك النشاط وتمثل ذلك بأن وفاة المغدور قد كانت نتيجة طبيعية ومباشرة لسلوك المتهمين وقد ارتبطت بها ارتباط السبب بالمسبب .

٣. **القصد الجرمي :-** وهو اتجاه إرادة الفاعل لارتكاب الجرم على النحو المعروف قانوناً مع علمه أنه محظور عليه إتيانه وهو ما يعبر عنه بالقصد الجنائي العام وقد تمثل ذلك بانصراف إرادة المتهمين للنشاط الجرمي الذي أودى بحياة المغدور عن علم وارادة بالإضافة لقصد خاص يتطلبه جرم القتل وهو إزهاق روح المغدور وحيث أن النية أمر باطني يضمه الجاني بنفسه يستدل عليه من مظاهر تدل عليه كموقع الإصابة وطبيعتها والوسيلة المستخدمة وتعدد الإطلاق أو الطعن ونفسية الفاعل والظروف التي أحاطت ارتكاب الفعل وبما أن المتهمين قد استعملوا ثلاثتهم أدوات حادة خطيرة بضرب المغدور على أنحاء مختلفة من جسمه بعد أن طرحوه أرضاً وكرروا فعلهم هذا بدليل عدد الإصابات التي قاربت الأربعين جرحاً بجسده وأن أحدهم استعمل مسدساً وأطلق منه مقذوفاً عليه وهو يعد من الأسلحة القاتلة بطبيعتها بالإضافة لاستعمالهم أكثر من أداة بفعل الضرب منها ذات نصل حاد واحد ومنها بخمسة أنصال كما هو ثابت من أقوال الطبيب الشرعي واعترافهم باستعمال مشارط خاصة معدة لذلك مما يستدل منه أن نية كل منهم قد اتجهت لإزهاق روح المغدور والخلاص منه إذ أن الذي يقصد إيذاء فقط وفقاً لما جاء بأقوالهم لا يعنى بالطعن هكذا ولا يكرر ضرباته لحد يصعب حصرها ولا يستعمل مشارط وأسلحة خطيرة وقاتلة ولا يستعين بغيره من أرباب السوابق الجرمية حتى يتمكن من النيل من ضحيته ويغلق عليها أي سبيل للنجاة خاصة أنهم قد تعاونوا على طرحه أرضاً وهم أكثر منه عدداً وعدة وأكبر قوة وانهالوا عليه طعناً وضرباً مبرحاً بلا شفقة ولا رحمة وبأدوات توصف بالخطورة تارة والقاتلة تارة أخرى وإعداد شفرات مجهزة على قواعد خشبية لهذه الغاية ناهيك أن ما جاء بأقوالهم بعيد الحادث



عقوبات من عنصر نفسي بمقتضاه أن كلاً منهم قد فكر فيما عزم عليه وتدبر عواقبه ورتب الوسائل اللازمة لتحقيق النتيجة ثم أقدم على ارتكاب فعله الجرمي بكل تروٍ وأعصاب باردة وقد تمثل ذلك بإعدادهم المسبق لعدة القتل من أدوات حادة ومسدسات وقيامهم بإطلاق الرصاص على منزل المغدور قبل ثلاثة أيام من فعلته وحضور المتهمين من مكان سكنه صبيحة يوم الحادث لمنطقة سكن المغدور واجتماعه بالمتهمين وقيامهم بالبحث عن المغدور بناء على طلبه والتجوال بتلك المنطقة والذهاب تارة لمنجرة أهله وتارة لمنزله وثبوت حقد المتهم المسبق على المغدور وعلم المتهمين به وموافقتهما على طلبه ومرافقته حال البحث عن المغدور وحال تنفيذ الجرم ظهر يوم الحادث بالإضافة للعنصر الزمني الذي يتطلب مرور فترة زمنية بين نشوء فكرة الجريمة بذهن الجاني وانعقاد عزمه على ارتكابه وبين تنفيذها بمعنى أن تمضي فترة زمنية قد تطول أو تقصر بين تفكير الجاني بمشروعه الإجرامي والإقدام عليه حيث تمكنه تلك الفترة من أعمال فكرة بكل هدوء وتروٍ وأن يتدبر عواقب ما هو مقدم عليه وقد تمثل ذلك بأن حقد المتهم على المغدور قد تولد لديه قبل ثلاثة أشهر من حادث القتل وهو الذي دفعه لبحث عنه قبل شهرين من الحادث والبحث عن شركاء لتنفيذ ما عقد العزم عليه وقيامه والمتهمين الآخرين اللذين وافقاه على فعله بالتوجه لمنزل المغدور قبل ثلاثة أيام من فعلته وإطلاق الرصاص عليه واجتماعه معهم بصبيحة يوم الحادث وموافقتهما على طلبه بالبحث عن المغدور وقيامهم بذلك وعدة القتل كانت بحوزتهم وتجوّاهم بمنطقة سكنه بحثاً عنه تارة بالمنجرة وتارة بمنزله حتى تمكنوا من العثور عليه لحظة خروجه من منزله بحدود الساعة الثانية عشر ظهراً مما يدل دلالة أكيدة أن كلاً منهم قد أعمل فكره بتروٍ وهدوء وأنه قد تدبر عاقبة وخطورة ما هو مقدم عليه ثم أقدم على تنفيذه ببال هادئ وأعصاب باردة دون أن يتخلله أي انفعال .

أما بالنسبة لما جاء بأقوال المتهم المتضمن أن سبب قيامهم بملاحقة المغدور هو قيامه بسحب مسدس عليهم بالشارع تجد المحكمة رغم أن هذا القول يعوزه الدليل فإنه لم يرد على لسان باقي المتهمين اللذين أكدوا أنه قد تم أخذ هذا المسدس منه بالمنزل وبعد الاعتداء عليه من ناحية ومن ناحية أخرى فقد ذكرنا أن المغدور وبمجرد أن شاهدتهم بالقرب من منزله ولى هارباً ولحقوه بعد ذلك بمعنى أن اعتداءهم عليه لم يكن بسبب قيامه بسحب هذا المسدس وإنما كان نتيجة لقيامهم بالبحث المستمر والمتواصل عنه وثمرة من ثمار مخططهم الإجرامي المعد سلفاً .

أما بالنسبة لما أثاره وكيل الدفاع من حيث انتفاء سبق الإصرار لدى موكله وما جاء على لسان المتهمين من حيث أنهم لم يقصدوا قتل المغدور تجد المحكمة أنّ النتيجة التي انتهت إليها من حيث استخلاص نية القتل المبيته لديهم على النحو المبين آنفاً قد جاء كافياً للرد على ذلك ناهيك أن من يقصد الإيذاء فقط لا يستعمل أدوات خطيرة وسلاح قاتل ولا يكرر ضرباته وطعناته لحد يصعب حصرها أو تعدادها ولا يستعين بغيره ومن أرباب السوابق للسيطرة على ضحيته ويطرحها أرضاً وينهال عليها ضرباً ويطلق النار عليها ليسد أي سبيل من سبل نجاتها تاركاً إياها تتخبط بدمها خاصة أنهم أكثر منه عدة وعدداً وأكبر قوة بالإضافة إلى أنّ من يرتكب فعلاً يمثل هذه الظروف وعن إصرار سابق لا يقبل منه التذرع بأنّ نيته قد اتجهت للمساس بسلامة جسد المغدور فقط إذ أنه ووفقاً للمجرى العادي والمألوف أنّ نتيجة أفعالهم هي الموت المحقق للمغدور مما يتعين الالتفات عن هذا الدفع .

أما بخصوص ما أثاره وكيل الدفاع من حيث وجود تناقض بأقوال الشاهدة [ ] تجد المحكمة أنها قد ذكرت أمام المحكمة والمدعي العام وجود مشاجرات ومشاكل سابقة فيما بين ولدها المغدور والمتهمين وأنّ المغدور قد ابتعد عنهم وأضاف أمام محكمتنا أنه ويوم الحادث وبعد خروج المغدور من منزلها سمعت صوت صراخ وإطلاق عيارات نارية وأنّ المتهمين قد أطلقوا النار عليه مما يتفق مع ما جاء بباقي النيابة العامة مما تجد معه المحكمة بعدم وجود أي تناقض جوهرى بأقوال الشاهدة والشهود كل من [ ] و [ ] والملازم [ ] والوكيل [ ] الذي أكد أمام المحكمة أنه تمّ ضبط الخنجر أثناء قيامهم بمطاردة المتهم [ ] خاصة أنّ المتهم ذاته قد أقرّ بحيازته لمثل هذه الأداة مما يتعين الالتفات عن هذا الدفع .

وبناءً عليه وحيث انتهت محكمتنا لإقدام المتهمين على قتل المغدور وأنّ نية القتل قد كانت مبيته لديهم وأنهم قد اشتركوا جميعاً بفعل القتل وبتفاق سابق عليه مما يتعين معه تجريمهم بالجناية المسندة إليهم بحدود المادتين [١/٣٢٨ و ٧٦] عقوبات .

٢. بالنسبة لجنحة حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص المسندة للمتهمين تجد المحكمة أنّ فعلهم المتمثل بحيازة كل منهم وحمله للمسدس غير المرخص يشكل سائر أركان الجنحة المسندة إليه مما يتعين إدانتهم بها بحدود المادة [٤٣] من قانون الأسلحة النارية والذخائر .

٣. بالنسبة لجنحة حمل وحيازة أدوات حادة المسندة للمتهمين تجد المحكمة أنّ  
حيازتهم وحملهم للمشاركة والأمواس والبلطات والخناجر خارج منازلهم يشكل  
سائر أركان الجنحة المسندة لكل منهم مما يتعين إدانتهم بها بحدود المادة [١٥٦]  
عقوبات .
٤. بالنسبة لجنحة خرق حرمة المنازل المسندة للمتهمين تجد المحكمة أنّ دخولهم  
لمنزل المجني عليه [ ] بعد أن تمكنوا من خلع بابه خلافاً لإرادته  
يشكل سائر أركان الجنحة المسندة إليهم بحدود المادة [٢/٣٤٧] عقوبات مما  
يتعين إدانتهم بها .
٥. بالنسبة لجنحة مخالفة قانون منع الجرائم المسندة للمتهمين/ [ ] و [ ] تجد  
المحكمة أنّ فعل الأخير المتمثل بالخروج من منطقة سكنه وتغيب الآخر عن  
الإقامة الجبرية المفروضة عليهما يشكل سائر أركان الجنحة المسندة إليهما مما  
يتعين إدانتهم بها بحدود المادة [١٤] من قانون منع الجرائم .
٦. بالنسبة لمقاومة رجال الأمن العام المسندة للمتهمين تجد المحكمة أنّ فعلهم  
التمثل بعدم الامتثال لأوامر رجال الأمن العام وقيامهم بإطلاق النار عليهم  
بشكل عشوائي يشكل سائر أركان الجنحة المسندة إليهم بحدود المادة [٢/١٨٥]  
عقوبات مما يتعين إدانتهم بها .
٧. بالنسبة لجنحة التهديد المسندة للمتهم [ ] تجد المحكمة أنّ فعله المتمثل بإشهار  
المسدس الذي كان بحوزته على المجني عليه [ ] وقوله له هل ترغب  
أن تموت يشكل سائر أركان الجنحة المسندة إليه بحدود المادة [١/٣٤٩] عقوبات  
مما يتعين إدانتهم بها .
٨. بالنسبة لجنحة التهديد بالقتل المسندة للمتهم [ ] خلافاً للمادة [٣٥٠] عقوبات  
وحيث تجد المحكمة أنّ هذه المادة قد اشترطت للمساءلة الجنائية أن يكون  
التهديد الآخر بإحدى الجنايات المنصوص عليها بواسطة كتابة مقله أو بواسطة  
شخص ثالث الأمر الذي لم يتوفر بهذه الدعوى مما يتعين براءته عنها لانتفاء  
الدليل .

وبناءً عليه وتأسيساً على ما تقدم تقرر المحكمة :-

١. عملاً بالمادة [٢٣٦] من الأصول الجزائية تجريم المتهمين/ و [ ] و [ ] بالجناية المسندة إليهم بحدود المادتين [١/٣٢٨ و ٧٦] عقوبات .
٢. عملاً بالمادة [١٧٧] من الأصول الجزائية إدانة المتهمين جميعاً بحدود المادتين [٣ و ٤] من قانون الأسلحة النارية والذخائر وعملاً بالمادة [١١/ج] منه معاقبة كل منهما بالحبس شهر واحد والرسوم ومصادرة الأسلحة المضبوطة .
٣. عملاً بالمادة [١٧٧] من الأصول الجزائية إدانة المتهمين بحدود المادة [١٥٦] عقوبات ومعاقبة كل منهما بالحبس شهر والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأدوات الحادة المضبوطة .
٤. عملاً بالمادة [١٧٧] من الأصول الجزائية إدانة المتهمين بحدود المادة [٢/٣٤٧] عقوبات ومعاقبة كل منهم بالحبس شهرين والرسوم .
٥. عملاً بالمادة [١٧٧] من الأصول الجزائية إدانة المتهمين/ و [ ] بحدود المادة [١٤] من قانون منع الجرائم ومعاقبة كل منهما بالحبس اسبوعين والرسوم .
٦. عملاً بالمادة [١٧٧] من الأصول الجزائية إدانة المتهمين بحدود المادة [٢/١٨٥] عقوبات ومعاقبة كل منهم بالحبس سنة والرسوم .
٧. عملاً بالمادة [١٧٧] من الأصول الجزائية إدانة المتهم/ بحدود المادة [١/٣٤٩] عقوبات ومعاقبته بالحبس شهر والرسوم ومصادرة السلاح المضبوط .
٨. عملاً بالمادة [١٧٨] من الأصول الجزائية براءة المتهم/ عن الجناة المسندة إليه بحدود المادة [٣٥٠] عقوبات لانقضاء الدليل القانوني .

العقوبات

عطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادتين ٣٢٨ و ٧٦ من قانون العقوبات الحكم على المجرمين :-

(١) [REDACTED]

(٢) [REDACTED]

(٣) [REDACTED]

بالإعدام شنقاً حتى الموت .

وعملاً بالمادة ٧٢ من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرمين وهي الإعدام شنقاً حتى الموت ومصادرة الأسلحة والأدوات المضبوطة .

أ- لم يرض المتهم [REDACTED] بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً للأسباب المبسوطه باللائحة المقدمة من وكيله بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٤ .

ب- لم يرض المتهمان ١- [REDACTED]  
٢- [REDACTED]

بهذا القرار فطعنا به تمييزاً للأسباب المبسوطه باللائحة المقدمة من وكيلهما بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٤ كون الحكم مميز بحكم القانون ورئيس النيابة العامة .

وفي الرد على أسباب الطعن التمييزيين جميعاً :-

أ) من حيث الواقعة الجرمية :-

نجد أنّ الواقعة الجرمية التي تحصلتها محكمة الجنايات الكبرى جاءت مستمدة من بيئة قانونية ثابتة في الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وبأن محكمة الجنايات الكبرى قامت بتسمية هذه البيئة التي ركنت إليها في تكوين عقيدتها واقتطفت فقرات منها ضمنها قرارها وأخص هذه البيئة هي اعترافات المتهمين الثلاثة الشرطية ن/٣ ، ن/٤ ، ن/٥ وكذلك اعترافات المتهمين الثلاثة التحقيقية لدى المدعي العام وهي اعترافات واضحة وصريحة وقد توافرت فيها جميعاً شروط صحة الاعتراف

ومن حيث كونه واضحاً وصريحاً ومطابقاً للواقع ومتوافقاً والبيئة المقدمة في الدعوى وصادراً عن إرادة حرة وعن إنسان سوي وكذلك فمن ضمن البيانات البيئية الفنية المتمثلة في التقرير الطبي القضائي المتعلق بالمغدور أديب والمنظم من قبل الطبيبين الشرعيين [ ] و [ ] والذي يشمل على وصف للإصابات اللاحقة بالمغدور من حيث الموقع والخطورة وتحديد سبب الوفاة بالصدمة الدموية الحادة الناتجة عن الإصابات الطعننية الموصوفة بالتقرير الطبي وشهادة منظمه الدكتور [ ] أمام المدعي العام حيث تمت تلاوة أقواله لتعذر حضوره للشهادة نظراً لوجوده خارج البلاد ويعمل هناك وكذلك شهادة شهود الحادث [ ] الذي قام بنقل المغدور إلى المستشفى وشهادة والدته المغدور المدعوة [ ] والشاهد [ ] صاحب البيت الذي جرى فيه الاعتداء على المغدور وقتله والشاهد [ ] شقيق المغدور الذي يصف حضور المتهمين الثلاثة إلى المنجرة الساعة الحادية عشرة ظهر إلى المنجرة حيث هرب الشاهد ولحق به المتهم [ ] وسائق سيارة التوكسي التي ركبها المتهمون بعد قتل المغدور وذهبوا بها إلى السلط [ ] .

وعليه وحيث أن ما توصلت إليه محكمة الجنايات من وقائع واستخلاصات مستمدة من بيئة قانونية ثابتة ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ونحن بدورنا كمحكمة موضوع في هذه الدعوى نقر محكمة الجنايات الكبرى على ما توصلت إليه فيكون الطعن من هذه الجهة مستوجباً الرد .

#### ب) في التطبيق القانوني :-

وبتطبيق القانون على هذه الواقعة نجد أنّ هناك خلافاً ومشاجرات بين المتهم [ ] والمغدور [ ] بحيث كان يقوم كل منهما بالاعتداء على الآخر بالضرب بواسطة الأدوات الحادة على الوجه وبأنه قبل ثلاثة أشهر من قتل المغدور [ ] تمكن المغدور [ ] من ضرب المتهم [ ] بأداة حادة على وجهه ومنذ ذلك التاريخ بدأ المتهم [ ] في التفكير والتخطيط للاعتداء على المغدور [ ] وقد استقطب لجانبه المتهمين الآخرين [ ] و [ ] للاشتراك معه في الثأر من المغدور [ ] حيث ذهب ثلاثتهم قبل ثلاثة أيام من تاريخ ٢٦/٨/٢٠٠٢ إلى منزل ذوي المغدور [ ] وقاموا بإطلاق النار على المنزل وتم إبلاغ الشرطة بذلك وبأنّ المتهمين الثلاثة بعد ذلك قاموا بالاستعداد للاعتداء على المغدور [ ] وذلك بتجهيز أدوات الاعتداء من مشارط وأسلحة نارية وأدوات حادة مختلفة توجهوا يوم الحادث



٢٦/٨/٢٠٠٢ إلى المنجرة العائدة لشقيق المغدور ثم لمنزل أهل المغدور وهم يبحثون عنه إلى أن شاهدوه وهو يخرج من منزل ذويه بحدود الساعة الثانية عشرة ظهراً حيث هرب منهم والتجأ إلى بيت الشاهد [ ] ولم يشفع ذلك للمغدور حيث قام المتهمون الثلاثة باقتحام المنزل حيث هرب صاحب المنزل واختبأ داخل إحدى الغرف فيما تمكن المتهمون الثلاثة من الإطباق على المغدور حيث طرحوه أرضاً وأوسعوه طعناً بواسطة الأدوات الحادة التي يحملونها معهم ثلاثتهم وكانت الطعنات في فروة الرأس والجذع والظهر والعنق والأيدين أحدثت نزيف دموي في البطن بحدود ٢٠٠ سم مكعب وكما اطلق المتهم خالد طلقة نارية واحدة من المسدس على المغدور اصابته في الآلية اليمنى وبأن مجموع هذه الإصابات أدت إلى حدوث صدمة دموية حادة ومن ثم الوفاة .

وحيث أن الأدوات المستخدمة في الاعتداء على المغدور هي أدوات قاتلة بطبيعتها وحسب طبيعة استخدامها أيضاً وبأن مكان الإصابات خطر وقاتل وأن الإصابات بطبيعتها قاتلة وأدت فعلاً إلى الوفاة وبأن المتهمين الثلاثة قد اشتركوا جميعاً ومعاً وفي آن واحد في إحداث هذه الإصابات فتكون بينة المتهمين الثلاثة قد اتجهت إلى إزهاق روح المغدور وبأن المتهمين الثلاثة شركاء في القتل على مقتضى أحكام المادة ٧٥ من قانون العقوبات حيث أن كلاً من المتهمين الثلاثة قد ساهم مباشرة في تنفيذ جريمة القتل بإبراز وإظهار الركن المادي إلى حيّز الوجود .

وحيث نجد أن فعل قتل المغدور [ ] قد اقترن بظرف مشدد وهو سبق الإصرار وفقاً لمقتضيات المادة ٣٢٩ من قانون العقوبات ذلك أنه قد توافرت في فعل المتهمين الثلاث أهم عناصر سبق الإصرار وهو التفكير الهادئ المستنير والفترة الزمنية اللازمة لاستقرار هذا التفكير في ذهن الجناة ذلك أن المتهم الأول [ ] قد بدأت الفكرة الجرمية لديه قبل شهرين من تنفيذ الجريمة وفق ما ورد في اعترافاته وبالنسبة للمتهمين الآخرين [ ] و [ ] فقد تولدت لديهما فكرة القتل قبل ثلاثة أيام من تنفيذها وذلك بالاشتراك مع المتهم [ ] في إطلاق الرصاص على منزل ذوي المغدور وكذلك قيامهما بإعداد الأدوات اللازمة لتنفيذ الجريمة وهي الأدوات الجارحة والأسلحة النارية ومن ثم قيامهما بالاشتراك مع المتهم [ ] بالذهاب إلى مكان سكن المغدور والترصد له وتعبه بحيث ذهبوا أولاً إلى المنجرة العائدة لشقيق المغدور ومن ثم إلى مكان سكنه ولما رأوه خارجاً من المنزل وعرف أنهم قد شاهدوه هرب منهم والتجأ إلى أحد البيوت المجاورة إلا أنهم لم يراعوا حرمة لهذا البيت واقتحموا البيت وهم يحملون كامل أسلحة وأدوات الاعتداء حيث تمكنوا من الإيقاع بالمغدور وطعنه بالأدوات الحادة بما يزيد على أربعين

طعنة في أماكن خطيرة وفاتلة من جسمه كل ذلك يدل دلالة قاطعة على توافر ركن العمد (( سبق الإصرار )) بحق المتهمين الثلاثة وبالتالي فإن فعل المتهمين الثلاثة يشكل سائر أركان وعناصر جناية القتل العمد طبقاً للمادتين ١/٣٢٨ و ٧٦ من قانون العقوبات وبالتالي يكون القرار المطعون فيه إذ توصل إلى ذات النتيجة وقضى بتجريم المتهمين الثلاثة بجناية القتل العمد بالاشتراك طبقاً للمادتين ٣٢٨ و ٧٦ من قانون العقوبات متفقاً والقانون ويكون الطعن من هذه الجهة مستوجباً الرد .

ج - من حيث العقوبة :-

نجد أن العقوبة المفروضة بحق المتهمين الثلاثة وهي الإعدام شنعاً حتى الموت هي العقوبة المقررة قانوناً لجناية القتل العمد طبقاً للمادتين ٣٢٨ و ٧٦ من قانون العقوبات التي جُرِّمَ بها المتهمون الثلاثة وعليه يكون الطعن من هذه الجهة مستوجباً الرد .

أما من حيث كون الحكم مميزاً بحكم القانون فقد احتواه ردنا على أسباب الطعن التمييزين وليس من داع لمعاودة الرد .

وتأسيساً على ما تقدم نقدر رد الطعن التمييزين وتأييد الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق لمصدرها .

قراراً صدر تطبيقاً بتاريخ ٦ رجب سنة ١٤٢٧هـ الموافق ٢٠٠٦/٧/٣١م

عضو و  
عضو و  
رئيس الديوان  
دق/ق/ن.م

القاضي المترأس